اعتقال كاريكاتوري وطلاق بائن

باسل طلوزي

الأخطر في قضية توقيف فنان الكاريكاتير، الزميل عماد حجّاج، ليس التوقيف بحدّ ذاته، على أهميته وإدانتنا إياه، مبدأً وموقفًا، بل لما حمله هذا التوقيف من دلالات حيال التوجه الرسمي الأردني الذي يشير إلى أن ثمة طلاقًا بائنًا، بينونة كبرى، مع التوجه الشعبي حيال المتغيرات التي يشهدها الإقليم منذ سنوات، على الرغم من التصريحات الحكومية الوردية عن «التناغم» و«الانسجام» بين الموقفين، اللهم إلا إن كان القصد التناغم حول ضرورة خفض أسعار الفلافل. صحيحٌ أن يمين الطلاق الأول حلف عند توقيع معاهدة وادي عربة مع الكيان الصهيوني، على الضد من التوجه الشعبي الرافض كل أشكال معاهدات الخنوع والخضوع للكيان الغاصب، غير أن ما أبقى العلاقة قائمةً على التعايش خارج نطاق غرف النوم فقط، هو السماح الرسمي للشعب برفض التطبيع، والتعبير عن تبرّمه بهذه الاتفاقية التي لم تبرح غرفة التوقيع، ولم تتعدّ أوراق المعاهدة وملحقاتها. والأهم أنها أخفقت في التغلغل داخل النسيج الفكري للشعب الأردني، إذ بقي العدوّ عدوًا، وفلسطين مغتصبةً من بحرها إلى نهرها، حتى وإن استقبلهم المحتلّ بابتسامة سلام زائفة على المعابر الحدودية.

ومن الصواب، أيضًا، أن يمين الطلاق الثاني وقع، عندما أفصح التوجّه الرسمي عن موقفٍ مخزٍ حيال انقلاب عبد الفتاح السيسي وعسكره، ضد رئيس مصري منتخَب للمرة الأولى على أرضٍ لم تتذوق غير حكم الفراعنة، قديمهم وحديثهم، وهو الموقف الذي تناقض تمامًا مع الموقف الشعبي المستنكر هذا الانقلاب الدموي، ليس بوصفه انقلابًا عسكريًا اعتادته الشعوب العربية منذ فجر استقلالاتها، بل لأن من يؤيّده إنما يقف موقفًا مناقضًا للربيع العربي في مجمله، سيما وأن الموقف الرسمي الأردني أرسل إشاراتٍ موجبة مطلع انطلاق موجات الثورات الشعبية العربية، كانت تشي ببزوغ مرحلةٍ مشرقةٍ على أصعدة الإصلاح وتعميق النهج الديمقراطي الأردني الذي لم يغادر السطوح والرتوش وضرورات الديكور فقط حتى تاريخه، فجاء الترحيب الرسمي بانقلاب السيسي صادمًا، ومؤذنًا ببداية نكوصٍ طويل عن «أسبوطنة» الإصلاح التي تغنّت بها الحكومة ليل نهار.

أما إرهاصات يمين الطلاق الثالث، فصدرت ملامحها، مع الانخراط الرسمي الأردني، في أحلاف مريبة غامضة الدوافع، لكنها جاءت تحصيل حاصل، على ما يبدو، للإجهاز الكامل على ثمرات الربيع العربي في بعض البلدان، ومن ذلك مؤازرة العصابة المضادّة بقيادة جنرال الكهوف، خليفة حفتر، لحكومة الشرعية الليبية لشعب أسقط طاغيته، ورام حريته، وهيا نفسه لتجاوز عقود الاستبداد وإعدام المعارضين في موعد الإفطارات الرمضانية، كان ثمّة انسجام وتماهٍ غريبان مع عصبة «المؤامرات العربية المتحدة» التي ضمت الإمارات والسعودية وملحقاتهما من مصر إلى البحرين، التي تشكلت على عجل، إثر نجاح ثورة الربيع المصرية في إطاحة حسني مبارك؛ لتبدأ بعدها مرحلة التواطؤ على سائر بلدان الربيع، على غرار ما حدث لليمن من تدخل سياسي وعسكريّ فج، أعاد البلاد إلى عهد فيضان سدّ مأرب، وعلى غرار المحاولات المحمومة، أيضًا؛ للتدخل في الشأن التونسي، وإعادة عقارب الساعة إلى مرحلة الجمود على عهد «الحبيب» بورقيبة، وتلميذه «الأحب» زين العابدين بن علي، تأسيسًا على ما سبق، كله وأغزر، كان لا بدّ ليمين الطلاق الثالث أن يقع، وإن جاءت قشّته بتوقيف رسام كاريكاتير على خلفية سخريته من حاكم عربي، خذلته أميركا بعد أن أشادت به؛ لتوقيعه معاهدة تطبيع مجانية مع المحتل الصهيوني، غير أنها جحدته، حين ظنّ أنه سيحظى بدلال يتيح له طلب مقاتلات أميركية متطورة. والواقع أنها فعلت حسنًا بهذه الطائرات لن تكون موجهةً إلى إسرائيل التي أصبحت «حليفًا»، بل على الأرجح؛ لضرب اليمن ولیبیا، وغيرهما من دول حققت الربيع أو هي في سبيله. كما وقع الطلاق قبل ذلك بقرار تعسفي أفضى إلى حلّ أكبر نقابة مهنية في نقابة المعلمين، وتوقيف ناشطين وصحافيين بذرائع واهية.

أما التوقيف «الكاريكاتوري» للزميل حجّاج، فجاء تتويجًا للطلاق الكامل والشامل، بين توجهين وموقفين لن تجمعهما الدار مرة أخرى، حتى تتزوج الحكومة من عريس جديد يدّعي الحرية.

هذه الضجّة عن زيارة هنية بيروت

رندة حيدر

تحوّلت زيارة رئيس المكتب السياسي لحركة المقاومة الإسلامية (حماس)، إسماعيل هنية، إلى موضوع جدل كبير لبناني – فلسطيني، سببه الظاهري العلني المواقف المتشدّدة التي أطلقها هنية من بيروت، وبصورة خاصة مظاهر السلاح الفلسطيني التي رافقت زيارته مخيم عين الحلوة في صيدا. وبحسب منتقدي الزيارة، أحيت كوابيس الحرب الأهلية المقيتة، بينما اعتبرتها أطراف لبنانية أخرى أنها تدخل في الصراع الدائر في لبنان بين محور المقاومة بقيادة إيران وحزب الله والمعسكر المعارض له المدعوم من الدول الغربية.

جاءت زيارة هنية إلى بيروت قادماً من تركيا في توقيت فلسطيني حساس للغاية، بعد تطبيع الإمارات علاقاتها مع إسرائيل، والتخوّف من أن يؤدّي إلى عمليات تطبيع مع دول عربية أو إسلامية أخرى، على حساب تهميش القضية الفلسطينية، والحاجة الملحّة للقيادات الفلسطينية إلى تعبئة موقف عربي معارض للخطوة الخليجية، بموافقة مصرية وأردنية علنية وسعودية صامتة. وأتى اجتماع الفصائل الفلسطينية الذي رافقه مؤتمر مشترك مع الرئاسة الفلسطينية في رام الله، ألقى فيه عباس وهنية كلمتين، لبدء هدفاً مركزياً: تقريب المصالحة بين منظمة التحرير و«حماس»، ومحاولة إظهار موقف فلسطيني موحد في مواجهة الاتفاق الإماراتي مع إسرائيل. كذلك أتى في ذروة تحضير إسماعيل هنية معركة إعادة انتخابه رئيساً للمكتب السياسي للحركة في أكتوبر/ تشرين الأول المقبل، في مواجهة خالد مشعل الذي شغل سابقاً المنصب، بالإضافة إلى احتمال تحدّث عنه صحف إسرائيلية أن يترشّح مسؤول وزاري إسرائيلي سابق للمنصب.

هل جاءت زيارة هنية إلى بيروت في التوقيت الخطأ؟ سؤال مطروح، لا سيما وأن الجدل الذي احدثته في الداخل اللبناني أرخى بظلاله على الهدف الفلسطيني المأمول من الزيارة، وهو توحيد الموقف الفلسطيني من اتفاق التطبيع مع إسرائيل، فإذا بالزيارة تتحوّل بالنسبة إلى بعض اللبنانيين إلى عملية نبش قبور مز عليها الزمن.

(كاتبة لبنانية)

وعود قدّمتها في التفاهمات السابقة بتسريع العمل على مشاريع بناء بنى تحتية يستفيد منها أهل القطاع، وزيادة عدد العمال الفلسطينيين الذين تسمح لهم بالعمل فيها. واستخدم الرئيس أبو مازن اجتماع بيروت أيضاً لتعزيز زعامته السياسية.

ولم يكن التوقيت اللبناني للزيارة أقل حساسية وتعقيداً، على الرغم من أن اجتماع الفصائل الفلسطينية في بيروت لم يكن الأول فيها، لكنه هذه المرة جاء في مرحلة شديدة التعقيد يمرّ بها لبنان، في ظل التداعيات الكارثية التي أحدثها انفجار مرفأ بيروت، وزيارات الدعم من الدول الغربية للبنان لمواجهة آثار الكارثة، والمبادرة التي حملها الرئيس الفرنسي، ماكرون، للتسريع في تشكيل حكومة لبنانية جديدة، مهمتها الأولى الإصلاح المالي والإداري، والمبادرة التي أطلقها البطريرك الماروني التي تنادي بحياد لبنان وابتعاده عن صراع المحاور، وكذلك في ظل الصراع بين محور الدول العربية الداعمة اتفاق التطبيع مع إسرائيل والدول الرافضة له، وفي مقدمتها إيران وتركيا، والذي يمتدّ إلى ساحات هذا الصراع.

وقد ساهم الهجوم على زيارة هنية من أطراف لبنانية من مختلف الانتماءات في إخراج الزيارة من سياقها الفلسطيني الشديد الأهمية في هذا التوقيت بالذات، أو بالأحرى دفع التحالف معها، كانت ترفض هذه الحجج ومنطقها حتى وقت قريب، وهو أمرٌ موثّق بالصوت والصورة في أكثر من مناسبة، ليس أقلها محاضر اجتماعات القمم العربية، وكذلك اجتماعات جامعة الدول العربية، وآخرها الذي رُفضت فيه صفقة القرن قبل شهور.

وفي ما يخص المبرّرات نفسها، دعونا نفكّكها كلّاً على حدة كي نفهم منطقها. المبرّر الأول، المتعلق بالسيادة الوطنية وحق كل دولة في اتخاذ أية قرارات قد تحقق مصالحها داخلياً وخارجياً، أمر صحيح نظرياً، ولكنه واقعياً يعاني من مشكلات كثيرة ويتناقض مع سلوك هذه الدول.

فضلاً عن أنه يُطبّق بشكل انتقائي من أجل التغطية على سلوكها تجاه القضية الفلسطينية. على سبيل المثال: هل تتمتع كل من الإمارات والبحرين بالسيادة حقاً، داخلياً وخارجياً؟ وكيف يستقيم الأمر وإحداها، الإمارات، لا تتمتع بالسيادة الكاملة على أراضيها التي تحتل إيران ثلاثاً من جزرها منذ أكثر من أربعين عاماً، لم تتحرّك أبوظبي من أجل استعادتها؟ وأين هي سيادة مملكة البحرين، التي تعتمد اعتماداً كلياً في بقائها وبقاء أسرتها الحاكمة على السعودية؟ وأين هي سيادة كل من الدولتين، وهما تقبعان تحت حماية الأسطول الأميركي، المرابط في مياه الخليج العربي منذ عقود؟ وأين هي سيادة أبوظبي، وهي تعتمد كلياً على تكنولوجيا إسرائيلية في التجسس على مواطنيها وخصومها، وبالتالي تضع أمنها القومي تحت سيطرة الشركات الإسرائيلية ورحمتها؟ ولماذا إدانة التطبيع الانفرادي الذي قامت به البحرين مع تل ابيب خبر دليل على مرحلة السقوط الحرّ والانحدار الذي وصلت إليه الحال العربية.

وفي ما يخص القول إن الفلسطينيين هم المسؤولون عمّا آلت إليه أوضاعهم، فلا يستحق الردّ عليه، ليس فقط لأنه منطق مفلس ومنحط أخلاقياً، حيث يلوم الضحية على ما يقع لها، ويرفع المسؤولية عن المجرم، ولكن لأن أصحاب الشأن أنفسهم لم تتم استشارتهم في مسألة التطبيع، ومدى تأثيرها عليهم وعلى قضيتهم. ولو أن الفلسطينيين هم فعلاً المسؤولون عن ضياع قضيتهم، فلماذا كانت دول التطبيع تدعمهم منذ خمسة عقود وحتى وقت قريب، ما لم تكن شريكة في تحمّل مسؤولية فشلهم؟

ربما كان من الأفضل لتلك البلدان التي تهرول نحو إعلان التطبيع مع إسرائيل، ولربما كان من الأكثر احتراماً للمظربين وكتّابهم وإعلاميّهم، أن يتحلوا بقدر من الشجاعة، والرجولة، في قول الحقيقة بشأن موقفهم بشأن التحالف مع إسرائيل، من دون التخفي وراء مبرّرات سخيفة وواهية. ولو أنهم فعلاً واثقون من صناعة خيارهم بالهرولة تجاه إسرائيل، لما اضطروا لسوق كل هذه المبرّرات، كي يغلّفوا بها موقفهم المخزي.

(كاتب وأكاديمي مصري)

السعودية و ترامب ونبذ القضية الفلسطينية

لميس اندوني

من الضروري التوضيح أن كل أشكال التطبيع بين الدول العربية، تحت أي مسمّى، مدانة، فهي تخلط بين الظالم والمظلوم، وتجعل من المشروع الصهيوني أكثر قبولاً، لكن الإدارة الأميركية في عجلةٍ من أمرها، لأهمية ذلك في رفع أرصدة الرئيس دونالد ترامب في الانتخابات الرئاسية في نوفمبر/ تشرين الثاني المقبل، باعتباره صانع معجزات لم يقدر عليها من سبقوه. ولكن حلم التطبيع العلني، أي نقله من تحت الطاولة إلى فوقها، هو ما سعت الاستراتيجية الأميركية -الإسرائيلية دائما إليه، فإنهاء فكرة «مركزية القضية الفلسطينية» في الخطاب الرسمي، والأهم إخراجها من الوجدان العربي، كان دائما في قلب الأهداف الأميركية، لكنه مشتهى ولم يتحقق، فبعد عقود من معاهدتي السلام المصرية – الإسرائيلية، والأردنية – الإسرائيلية، بقي السلام باردا، لم يعتبر الشعبان، المصري والأردني، الكيان الصهيوني صديقا، ولم تتغير لديهما صورته عدوا.

شكّلت معاهدة كامب ديفيد زلزالا استراتيجيا، إذ أخرجت مصر من معادلة الصراع، استقوت بها إسرائيل على الجميع، فمن الصعب تخيّل الجيش الإسرائيلي على مشارف مدينة بيروت في عام 1982 بدون دخول مصر، بثقلها الاستراتيجي في قيادة المنطقة ودورها التحرّري، في اتفاقية مع إسرائيل، ولا كان من السهل فرض الحصار الخانق على العراق وغزو العراق الذي شل قدرة بلاد ما بين النهرين من كونها الرادع العربي للاستراتيجي لأحلام الهيمنة الصهيونية على الخليج. ثم جاء إضعاف سورية والعراق، ليضاف إلى عوامل ساهمت في تعميق اختلال ميزان القوى في المنطقة، خصوصا بعد ضرب الثورة الفلسطينية وإبعادها عقب حصار بيروت، وبقيت أعين الأميركيين على الخليج بثرواته، والسعودية بحكم أنها راعية الحرمين الشريفين وأثر ذلك على مسلمي الوطن العربي والعالم. ولا يعني هذا أن حكاما ومسؤولين سعوديين لم ينخرطوا في علاقات مع إسرائيل منذ عقود، غير أنه وفقا للاستراتيجية الأميركية، حان الوقت لاتفاق علني، لم يجرؤ على الإقدام عليه بعد ولي العهد، محمد بن سلمان، بعد أن خشي ردة فعل داخلية، وإن كان موافقا على اتفاق كهذا، كما كشف عزاب هذه العملية المليونير الصهيوني حاييم صابان. على أن الدفع باتجاه تطبيع سعودي - إسرائيلي علني لم يبدأ في عهد الرئيس ترامب، ففكرة تشكل حلف أمني بقيادة الولايات المتحدة، ومشاركة إسرائيل بدور قوي فيه، ليست جديدة، وقد أفشلتها شعوب العراق والأردن وفلسطين، كما تمثلت في حلف بغداد في عام 1955.

ثم حاولت أميركا فرضها بعد الثورة الإيرانية، وروّجت أن إيران هي الخطر الذي يتهدّد المنطقة، وبالتالي تصبح إسرائيل دولة طبيعية في المنطقة، بل حليفا للغرب لمواجهة الخطر الإيراني. وعليه، اتسعت التفاهمات الأمنية الخليجية – الإسرائيلية وتعمّقت، وإن كانت أغلبها بالسر، تحت عنوان التهديد الإيراني. وقد ساهمت السعودية في دخول العراق الحرب مع إيران، تحقيقا لهدف أميركي: إضعاف البلدين. ولم يكن هذا ولم يعد سرا لمن كان لا يعرف أو يتابع، أي أن دمج إسرائيل في التفاهمات الأمنية الخليجية بدا من فترة طويلة، بحجة تأمين الحماية الأميركية ضد الخطر الإيراني، تم السماح لكيان استعماري يعمل يوميا على إبادة الهوية العربية لفلسطين بالتغلغل الأمني في دول عدة خليجية وغير خليجية.

ولم يكن ذلك كافيا، ففي عام 2015 شن متشدّدون وصهاينة في الكونغرس الأميركي حملة كبيرة على السعودية، على بدء تطبيع علني مع تل أبيب، فكانت زيارة اللواء السعودي المتقاعد، أنور عشقي، في 2016 إسرائيل، ورتّب لها الإسرائيلي، دوري غولد، المقرّب من نتنياهو، والصهيوني الأميركي إليوت أبرامز الذي خدم مع معظم الرؤساء الأميركيين الجمهوريين منذ السبعينيات، وهو معروف بسجل إجرام في أميركا الوسطى، لنسمع بعدها

> فكرة تشكل حلف أمني بقيادة أميركا، ومشاركة إسرائيل بدور قوي فيه، ليست جديدة، وتمثلت في حلف بغداد في 1955

تصريحات من الوفد المرافق «بإدانة ثقافة الموت» الفلسطينية، وتبنّي الخطاب الإسرائيلي. وكانت تلك الزيارة بداية التطبيع العلني الذي وصل إلى حد تأييد سياسات بنيامين نتنياهو، ورفض الوفد لقاء حزب ميرتس، المعارض احتلال الضفة الغربية وغزة وهضبة الجولان، مع أنه حزب صهيوني. وكانت اللقاءات التي سبقت الزيارة قد تمت في نيويورك تحت شعار التنسيق لمواجهة الخطر الإيراني.

إذ ابتلعت الأنظمة راضية طُعم الحماية الأميركية، فهي أنظمة تبحث عن استمرار دورها الوظيفي على حساب شعوبها وحساب قضية فلسطين.

هناك تفاصيل كثيرة، لكن سعي إدارة ترامب إلى تسريع الاتفاقات التطبيعية لن يحقق لها ما تريده، قبل توقع اتفاق سعودي إسرائيلي، فتطويق العالم العربي بإسرائيل يتطلب اتفاقا مع السعودية، لأهمية دورها في العالمين، العربي والإسلامي، فتفكيك مفهوم مركزية القضية الفلسطينية يتطلب تغيير الخطاب الرسمي العربي، فالخطاب عن ضعفه وعدم صدقه لا يعجب الإدارة الأميركية الحالية، ولا سابقاتها، إذ يجب شطب جملة الالتزام بالقضية الفلسطينية، ولو كان هذا الالتزام كذبا وبهتانا، من قاموس الخطابين، الشعبي والرسمي، فما حدث في اجتماع مجلس وزراء الخارجية العرب، تحت مظلة جامعة الدول العربية، وإن لم تحذف الكلمات أعلاها من البيان الختامي، شكّلت نقطة انحدار مهمة في الخطاب الرسمي العربي، فرفض إدانة الاتفاق الإسرائيلي الإماراتي هو تمهيد لاتفاقيات مماثلة، ولتمكين دول عربية أخرى من إعلان تطبيعها الكامل مع إسرائيل، بل وتبنّي الرواية الإسرائيلية الرسمية، أملا في أن تكون بداية ما يعتبرها الأميركيون جملا مزعجة ومعرقلة في القرارات العربية.

ما حدث في الاجتماع هو التأكّد من أن الأنظمة الأكثر ذيلية لواشنطن، والتي تقودها «نخب» ليس لديها وعي ولا اهتمام لا ببلادها ولا بالمنطقة، وليست مؤهلة حتى للإحساس بمصدر الخطر الحقيقي، هي التي تتحكم بجامعة الدول العربية، وهذا معروف. عملت هذه الأنظمة على منع الإدانة، فصحيح أن النظام السعودي لم يوقع بعد على اتفاق سلام مع إسرائيل، لكن الدور الأهم كان له، وإن كان المسؤولون الإماراتيون هم من تصدروا المشهد في اجتماع جامعة الدول العربية، في تنفيذ رغبات سيد البيت الأبيض الذي قد يرضى أو لا يرضى بهذا القدر من الطعن في الشعب الفلسطيني والاستهتار بالأمن القومي العربي.

تهيء إدارة ترامب الأجواء لولي العهد السعودي، محمد بن سلمان لعقد اتفاق استراتيجي مع إسرائيل، ولكن المسألة ليست بهذه السهولة، ليس لغياب الرغبة عنده، وإنما لخوفه من تداعياتها، فإعلانٌ كهذا لن يكون مثل أي من الاتفاقين، الإماراتي والبحريني. وعلى الرغم من كل ما نسمعه ونراه من متصهينين في السعودية، فقد بغيّر بن سلمان قنبلة تتبعها قنابل، تهدّد بإحداث انقسامات مناطقية في الأراضي السعودية، فهو لا يعي معنى مركزية القضية الفلسطينية، ولا معنى الأمن العربي، ولا السعودي.

(كاتبة من الأردن)

«شفافية» التواطؤ العربي

حسام كنفاني

لم يكن مفاجئاً رفض جامعة الدول العربية، خلال الاجتماع «العادي» الذي عُقد قبل أيام على مستوى وزراء الخارجية، مشروع القرار الفلسطيني بإدانة التطبيع العربي مع الاحتلال الإسرائيلي، والذي بدأته الإمارات والتحقت به البحرين، وآخرون يبدو أنهم في الطريق ذاته قريباً. ربما المفاجئ هو التعويل الفلسطيني على أي قرار عربي، ولا سيما أن القيادة الفلسطينية من المفترض أنها تدرك أكثر من غيرها أن لا قيمة مطلقاً لأي قرار يصدر عن هذه المنظومة العربية التي بات من الواجب دفنها، وخصوصاً بعد الإسقاط الأخير لإدانة الإمارات، والأداء الذي قام به ممثلو معظم الدول العربية الذين حضروا الاجتماع.

لم يكن الإقرار بالعجز العربي جديداً، لكن الجديد اليوم هو التواطؤ العلني والرسمي من معظم الدول العربية التي اصطفت خلف الإمارات والسعودية ومصر وغيرها من الدول التي أنشأت لوبي ضاغطاً لمنع إدانة التطبيع الإماراتي مع إسرائيل، ولا سيما أنها مدركة أن دولاً أخرى ستنضم وأن إدانات أخرى قد تصبح واجبةً على الجميع.

الجميع كان مدركاً أن هناك تواطؤاً عربياً على القضية الفلسطينية، وهو أمر قديم جداً من عمر هذه القضية، وتبلور بشكل أكبر مع وصول دونالد ترامب إلى الرئاسة الأميركية وطرحه مشروع «صفقة القرن» التي باركتها بعض الدول العربية. لكن لم يكن من المتصور أن يصبح هذا التواطؤ بهذا الشكل الوقح والعلني، وليس من دول بعينها كان متوقعاً أن تسلك هذا السلوك، بل من معظم الدول العربية، ومنها من يتشدق بشكل دائم بدعم القضية الفلسطينية باعتبارها قضية قام عليها هذا النظام أو ذاك.

ما شهده الشهر الأخير بالنسبة إلى الاتفاق الإماراتي الإسرائيلي، والانضمام البحريني إليه، وما سنشهده خلال التوقيع على الاتفاق الثلاثاء المقبل في واشنطن، ومن سيحضر هذا التوقيع، سيفتح الباب أمام مرحلة عربية جديدة مما يمكن تسميته «شفافية التواطؤ». فلم يعد هناك حاجة للعمل في الخفاء، ضد هذه القضية أو تلك، وخصوصاً القضية الفلسطينية، فاللعب أصبح على المكشوف، ولا شيء، ليتم إخفاؤه أو العمل عليه في الكواليس وخلف الستائر، فالكل أصبح على المسرح وأمام الجمهور.

هذا الواقع العربي الجديد يبدو سيكون شاملاً، وليس حكراً على دولة بعينها، وهو ما يمكن استنباطه من تجنب الغالبية العظمى من الدول العربية إدانة التطبيع الإماراتي البحريني، حتى بشكل فردي، بل تم الاكتفاء ببيانات عامة تشدد على التمسك بما يسمى «المبادرة العربية» والتي بالأساس لم تعش أكثر من ساعات بعد قمة بيروت عام 2002 بعد أن رُفضت من قبل إسرائيل، وهي لا تزال ترفضها إلى اليوم رغم هذا الانبطاح العربي حالياً أمامها. فما حاجة إسرائيل إلى تطبيق هذه المبادرة، والتي لا تزال الإمارات تتحدث عنها رغم «اتفاق السلام»، وهي نالت كل مكاسبها من دون تقديم تنازل واحد، وهي مستمرة في نيل الهدايا المجانية في ظل وجود ترامب في البيت الأبيض.

هذه «الشفافية» في التواطؤ العربي، والذي لمسته القيادة الفلسطينية بشكل مباشر في اجتماع الجامعة العربية، يتطلب من هذه القيادة خطوات فعلية لمحاولة حماية ما تبقى من القضية الفلسطينية. من الجيد أن السلطة اليوم تفكر في الانسحاب من الجامعة، أو تعليق العضوية، وهي خطوة ضرورية بشكل عاجل، ويجب ألا تبقى في إطار الدرس أو التهديد. كذلك من الضروري المضي قدماً في عملية ترتيب البيت الداخلي، وما بدأ في مؤتمر الأمناء العامين للفصائل، لا بد أن يستكمل بأسرع وقت ممكن، وإنهاء الانقسام يجب أن يتخطى كل الحسابات الضيقة، وخصوصاً أن لا مكان لهذه الفصائل في المشهد الذي ترسمه الإمارات ومن معها، والذي من الواضح أنه يستهدف تصفية القضية بشكل كامل، والتخلص من عبء شعبها.

أمركة مصر بالتسميّات

اسامة الرشيدي

كتب الراحل عبد الوهاب المسيري، عن ظاهرة «الأمركة»، أنها «محاولة صبغ أي مجتمع أو فرد بالصبغة الأميركية وإشاعة نمط الحياة الأميركية»، وذلك في مقالة له، صادف أن قرأتها أخيرا فيما كانت تجرى انتخابات ما يسمّى «مجلس الشيوخ» في مصر. وجاء إلى خاطري أنه ربما لم يدر في خلد المفكر الكبير أننا سنشهد في مصر ظاهرة الأمركة، إنما بطريقة مختلفة تماما، يمكن أن نطلق عليها «أمركة مصر بالتسميّات» فقط، فالانتخابات التي جرت لذلك المجلس، المفترض أنه الغرفة الثانية للبرلمان المصري، كانت هزلية تماما. أما الغرفة الأولى من البرلمان، والطلق عليها «مجلس النواب»، فقد انتهت أعماله في الفترة نفسها، بعد خمس سنوات من المهازل وسن القوانين المجحفة والتنازل عن الأرض المصرية في جزيرتي تيران وصنافير، وغيرها مئات الجرائم.

الإسمان، مجلس النواب ومجلس الشيوخ، مقتبسان من مجلسي النواب والشيوخ الذين يشكلان الكونغرس الأميركي. ولكن لا يوجد أي تشابه بين البرلمانين إلا في الاسم، فمن المعروف أن السلطات المصرية هي التي تختار قوائم المرشحين للمجلسين، ولا ينجح إلا من أنفق مسبقا على نجاحه. وقد شهدت انتخابات مجلس الشيوخ، على سبيل المثال، مهازل إضافية، مثل تعيين الرئيس ثلث أعضاء المجلس! وأيضا قرار اللجنة العليا للانتخابات بإحالة 54 مليون مواطن مصري إلى النيابة، بسبب مقاطعتهم الانتخابات. وعلى الرغم من أن عدد من لم يذهبوا إلى الانتخابات يفوق ذلك الرقم بكثير، إلا أن القرار نفسه بشكل عبثا صافيا، ولا هدف له إلا جمع الأموال، مثل باقي القرارات التي تصدرها السلطة. كما أن القرار نفسه كان يتم التلويح به في كل انتخابات لابتزاز المصريين، وحثهم على الذهاب إلى التصويت، وفي كل مرة لا يذهب إلا القليل، ولا تستطيع الدولة تحصيل تلك الغرامة العبثية، ولن تستطيع أيضا هذه المرّة، وسيقتصر الأمر على إشغال الإعلام والرأي العام بالقضية عدة أيام، ثم لن يلبث الأمر أن ينتهي.

وقد ظهر ذلك العبث بوضوح شديد في ما تسمّى «جولة الإعادة» في انتخابات مجلس الشيوخ، إذ لم يذهب أحد تقريبا، لأنها جرت في اليوم الذي كان فيه المصريون مشغولين بمقاومة حملات هدم بيوتهم في محافظات مصر المختلفة، تماما، يمكن أن نطلق عليها «أمركة مصر بالتسميّات» فقط، فالانتخابات التي جرت لذلك المجلس، المفترض أنه الغرفة الثانية للبرلمان المصري، كانت هزلية تماما. أما الغرفة الأولى من البرلمان، والطلق عليها «مجلس النواب»، فقد انتهت أعماله في الفترة نفسها، بعد خمس سنوات من المهازل وسن القوانين المجحفة والتنازل عن الأرض المصرية في جزيرتي تيران وصنافير، وغيرها مئات الجرائم.

الإسمان، مجلس النواب ومجلس الشيوخ، مقتبسان من مجلسي النواب والشيوخ الذين يشكلان الكونغرس الأميركي. ولكن لا يوجد أي تشابه بين البرلمانين إلا في الاسم، فمن المعروف أن السلطات المصرية هي التي تختار قوائم المرشحين للمجلسين، ولا ينجح إلا من أنفق مسبقا على نجاحه. وقد شهدت انتخابات مجلس الشيوخ، على سبيل المثال، مهازل إضافية، مثل تعيين الرئيس ثلث أعضاء المجلس! وأيضا قرار اللجنة العليا للانتخابات بإحالة 54 مليون مواطن مصري إلى النيابة، بسبب مقاطعتهم الانتخابات. وعلى الرغم من أن عدد من لم يذهبوا إلى الانتخابات يفوق ذلك الرقم بكثير، إلا أن القرار نفسه بشكل عبثا صافيا، ولا هدف له إلا جمع الأموال، مثل باقي القرارات التي تصدرها السلطة. كما أن القرار نفسه كان يتم التلويح به في كل انتخابات لابتزاز المصريين، وحثهم على الذهاب إلى التصويت، وفي كل مرة لا يذهب إلا

> انتخابات ما سُمي مجلس الشيوخ، المفترض انه الغرفة الثانية للبرلمان المصري، كانت هزلية

في الأسماء تمثل في تغيير عنوان محطة مترو حسني مبارك في منطقة رمسيس وسط القاهرة، إلى «محطة الشهداء» في إشارة إلى شهداء ثورة يناير. وقد بقي هذا الاسم، على الرغم من الانقلاب الكامل الذي حدث على ثورة يناير وإجهاضها، وإلغاء كل مكتسباتها، فعلى الرغم من إزالة اسم مبارك، إلا أنه تمّت تبرئته وإعادة الاعتبار إليه، وتوفير كل إمكانات العلاج له، وتركه يموت وسط عائلته بهدوء، وقد فطن المصريون جيدا لهذه المفارقة الساخرة، فوضع أحدهم ملصقات على اللوحات الإرشادية لأسماء محطات المترو، باسم محطة مترو مبارك، بدلاً من محطة الشهداء، وقام بتصويرها ونشرها بصفحات التواصل، في إشارة إلى إدراكه وإدراك المصريين أن شيئا لم يتغير، أو أن التغيير حدث ولكن إلى الأسوأ بمراحل، وهو ما ظهر واضحا بعد وفاة مبارك، والتكريم الكبير الذي حصل عليه، والجنازة التي حضرها كل أركان الدولة، وهي إجراءاتٌ تدل على حقيقة انحيازات الدولة المصرية في الوقت الراهن، وعدائها الصارخ لثورة يناير في كل الجوانب.

(كاتب مصري)

كاريكاتير فهد

حرائق متواصلة في سورية الأسد

فاطمة ياسين

تلتهم الحرائق سورية، للعام الثاني على التوالي، وهي حرائق من النوع الواسع المنفلت، مع توفّر ظروف مناسبة لانتشارها السريع. مع بلوغ بشار الأسد عشرين عاما في السلطة، يضاف إلى كل تاريخه في مراكمة الآفات، جوائح جديدة تنخر في الجسد المتبقي تحت سيطرته، وتنذر بالتفاقم والاتساع، حيث تصبح خارج السيطرة بشكل كامل.

ما زالت الكوارث مرافقة لوجود حكومة الأسد في الأماكن التي يسيطر عليها، أي ما تُعرف بسورية المفيدة، وهي الجزء المحصور بين البحر المتوسط في الغرب ونهر الفرات في الشرق، مع خروج مساحة واسعة من الحدود مع العراق، حيث تقيم مجموعة عسكرية أميركية على حراسة الحدود في الاتجاهين، ومساحة أخرى في أقصى الشمال بمحاذاة تركيا، حيث توجد مجموعات مسلحة سورية مع سيطرة تركية واضحة. وتزيد المشهد بؤساً الحرائق التي تركزت في الجانب الشرقي من الجبال المحاذية للساحل السوري، حيث تكتسي تلك المنطقة بثروة حرجية ضخمة، تتغذّى على الأمطار التي تسمح بها فجوات الجبال الساحلية، فتهطل مؤمّنة البقاء لهذه الثروة، وتوفر الانحدارات الحادّة حمايةً طبيعية لها من جور الفؤوس أو القطع الجائر، وقد يستغل بعض صغار المزارعين السفوح المنخفضة في زراعة محاصيل موسمية، مستفيدين من المياه التي تحتفظ بها التربة في المناطق المنخفضة، بمساعدة بعض الأمطار التي تأتي غزيرة أحيانا.

أدّى الإهمال والنقص الحاد في الأيدي العاملة التي تحولت في معظمها إلى جنود مليشيا وحماة سلطة، إلى تعرّض المنطقة لحرائق واسعة، بمساعدة الحرارة العالية والتيارات الهوائية الساخنة القادمة من الصحراء، وربما بمساعدة مستفيدين من تعرية المنطقة من أشجارها، لتحويلها إلى أبنية أو مشاريع تحت عناوين «إعادة الإعمار». وفي ظل عجز النظام عن وقف الحريق، بسبب تعرّض جهاز الدفاع المدني لديه لعملية تحولٍ في وظيفته، فغدا ذا مهمات قمعية، يمكن أن تستمر هذه الحرائق، حتى موعد الأمطار الموسمية الطبيعية التي تخمد الحريق، بعد أن يكون قد أتى على كل ما في المنطقة من نبات. تترافق نكبة الحرائق مع عودة التلاميذ إلى المدارس. وهنا حيث توجد كوارث من نوع آخر تظهر ضمن سياق التراشق بين وزارتي الصحة والتربية (والتعليم) في حكومة النظام الجديدة، وعلى السنة الوزراء أنفسهم! في حين أن الاكتظاظ الذي نعرفه جيدا في مدارس سورية يهدّد بتضاعف عدد المصابين بكورونا، والبيئة التي سينتشر فيها الفيروس الآن هي قطاع التلاميذ من سن الثامنة عشرة وما دون. ويمكن تخيل ماذا سيحدث بعد أسبوعين فقط من ارتيادهم المدارس، ومع انهيار النظام الطبي وجهاز الصحة الذي يديره، لأسبابٍ كثيرة، أهمها هجرة الكوادر أو فقدانهم. فالإصابات في الواقع لا يمكن السيطرة عليها، وستشكل مع حرائق الغابات انهياراتٍ متزايدةً في المجتمع.

وإذا أضيف إلى كل ذلك النقص في كل ما يحتاجه البشر في سورية، من محروقات وكهرباء، ومواد غذائية، مع ارتفاع الأسعار بشكل جنوني، يمكن القول إن ما يديره بشار الأسد وحكومته الجديدة الآن هو مجتمع الانهيار والموت.

وقف أصدقاء النظام إلى جانبه خلال حرب السنوات العشر، وضحّوا في شرايينه السلاح والمال والإعلام والسياسة، لإبقائه قادرا على القتل، ولكن حين وصلت الحرب إلى مرحلة الهدنة الإجبارية، ظهر النظام عاريا ووحيدا وبائسا، وهو غير قادر على وقف حرائقه أو إدارة أزماته الصحية والمعاشية. وفي الوقت الذي تتحرّك على مدارج مطاراته العسكرية أحدث الطائرات الروسية، يفشل في تحويل طائرة واحدة من أداة لإلقاء براميل الـ «تي أن تي» شديد الانفجار إلى طائرات نجدة وإطفاء... نظام من هذا النوع، مع هذه المجموعة من الحلفاء، قد لا تسقطه الحرب ضد شعبه، ولكن يمكن للأزمات أن تجهز عليه.

15 الأحد 13 سبتمبر/ أيلول 2020 م 25 محرّم 1442 هـ ◻ العدد 2204

ثورة السودان بين عسكر و تكنوقراط

جمال محمد إبراهيم

(1)

مع مرور الأيام والأسابيع، يكاد يتراجع عنفوان الثورة التي اندلعت في السودان في 18 ديسمبر/ كانون الأول من عام 2018، وأطاحت نظام عمر البشير الذي جثم ثلاثين عاما على صدور السودانيين. والملاحظ أنه ما أن تمضي الحكومة في تنفيذ برنامجها الانتقالي وفق الوثيقة الدستورية التي توافقت عليها قوى الثورة السودانية، بمدنييها وعسكرييها، إلا ويتصدّع المشهد السياسي، تأرجحاً بين إيجابيات تُنجز وسلبيات تُكبَح. ثمّة تحدياتٌ ذات أبعاد خارجية لم تصنعها الحكومة الانتقالية، ولكنها تتصل بتركة خلفها النظام المباد، بكل مخازيه ومفاسده، كما تتصل بجملة تحدّياتٍ ليس لتلك الحكومة الانتقالية يدٌ فيها، مثل جائحة كورونا التي اجتاحت العالم بأكمله، وأحدث انتشارها تحولات حاسمة في شكل الحياة، أو ذلك التحدي المتصل بإبقاء السودان في القائمة الأميركية للدول الراعية للإرهاب، ما تتعثر معه جهود إدماج السودان عضواً فاعلاً ومتعاوناً مع أطراف المجتمع الدولي.

(2)

ثمّة عقبات داخلية ماثلة، بل هي منغّصات أكثر منها تحدّيات، لم تكن في الحسبان، أحدثت إرباكاً في أداء الحكومة الانتقالية. يعزو بعضُ المراقبين ذلك الإرباك إلى ضعف التوافق الهشّ الذي حققته شراكةٌ، أرادتها جميع الأطراف أن تكون ذكيةً برعاية الاتحاد الأفريقي والجار الإثيوبي الذي لعب دور العرّاب بين المكوّنين، المدني والعسكري، فصيغت معادلة لهياكل الحكم تولى بموجبها مجلسٌ يمثل السيادة ومجلس آخر من الوزراء لإدارة البلاد. مع مضي الأيام، بدا واضحاً أن أقدام الحكومة الانتقالية تسير على حقلٍ مليء بألغام دفينة. وهي حكومة انتقالية مطالبةٌ بإزالة فساد النظام المباد، كما عليها، في الوقت نفسه، إصلاح الخراب الاقتصادي وانهيار العملة الوطنية أمام العملات الأجنبية. ذلك كله والضائقة المعيشية تمسك بخناق المواطن السوداني، وتطحنه طحنا، وهو يرى الفاسدين والمخرّبين ما زالوا يمشون بين الناس في الأسواق، كما تحفل بهم مكاتب الدولة ودواوينها.

(3)

أثقلتْ الوثيقة الدستورية كاهل حكومة الانتقال بملفٍ غاية في التعقيد، إحلال السلام في ربوع البلاد، وجراحاتها لم تبرأ بعد في مناطق الصراعات في دارفور والنيل الأزرق وكردفان. حين زار وزير الخارجية الأميركي، مايك بومبيو، الخرطوم، ليبحث رفع اسم السودان من قائمة الإرهاب، وحثها على التطبيع مع إسرائيل، قيل له إن ملف التطبيع تعالجه حكومة منتخبة من شعبها، لا حكومة انتقالية محدودة الصلاحيات. يتساءل بعضهم إن كانت الحكومة الانتقالية ملكت صلاحيات ملف السلام الداخلي، أما كان لتلك الصلاحيات أن تشمل معالجة ملف السلام الخارجي، ومن موضوعاته قائمة الإرهاب والتطبيع، فالسلام الشامل داخلياً أو خارجياً لا يتجزأ، إن كان يستهدف تحقيق الاستقرار المنشود؟

كان الأنسب، بداية، أن توكل الوثيقة الدستورية للحكومة الانتقالية مهمة وقف القتال مؤقتاً فحسب، لا التفاوض لتحقيق سلام أشمل، فهذا ينبغي أن تكلف بمعالجته حكومة ومجلس تشريعي منتخبان من الشعب. على الرغم من ذلك، اجتهدت الحكومة الانتقالية في تفاوض مضنٍ، تعثر فترات طويلة مع التنظيمات والحركات المسلحة في المناطق الثلاث. ولعلك تعجب من أن ترى الوسيط في هذا التفاوض لم يكن في الخرطوم، بل في جوبا عاصمة دولة جنوب السودان التي انسلخت عن الوطن الأم، بعد استفتاءٍ في عام 2011، كسبه الانفصاليون، فأنشأوا هذه الدولة. والآن هم الوسطاء الجدد بين الحكومة الانتقالية والتنظيمات المسلحة التي ظلت تقاتل الخرطوم، وبعضها يطرح مبدأ حق تقرير المصير..!

(4)

من تحدّياتٍ عديدة واجهت الحكومة الانتقالية، وهي تنهي عامها الأول من عمرها، تحدّيات أحدثتها الطبيعة، أولها جائحة كورونا، مع ضعف الإمكانات الطبية في بلادٍ شاسعة المساحة ومتعدّدة المجتمعات والثقافات. وأكملت الطبيعة كرمها، فأغدقت سيولاً وأمطارا فاقمت من عجز الحكومة الانتقالية في التغلب على تحدّي الفيضان والكوارث التي أحدثها. اضطرب أداء الحكومة الانتقالية في مجالات عديدة، منها العلاقات الخارجية والصحية والتجارية، وإدارة الموارد النفطية والمائية، وذلك ما استوجب أن يعيد رئيس هذه الحكومة، عبدالله حمدوك، النظر في بنية فريق التكنوقراط الذي توافق عليه كلٌ من حاضن الثورة وممثل مكوّنها السياسي المدني، المسمّى «قوى الحرية والتغيير»، والمجلس السيادي الذي يشارك فيه المكون العسكري من جهة ثانية، ثمّ رئيس وزراء الحكومة الانتقالية من جهة ثالثة.

(5)

إزاء هذا الاضطراب في مجابهة تلك التحديات الجسيمة، تتداخل الصلاحيات بين المجلس السيادي والحكومة الانتقالية، فيذهب رئيس المجلس السيادي، الفريق عبد الفتاح البرهان إلى أوغندا في زيارة شبه سرية يلتقي فيها رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، من دون أن يُعلم رئيس وزراء حكومته بالزيارة، بحكم الاختصاص، وبحكم أن نتنياهو هو رصيف رئيس وزراء السودان. ولإحداث مزيد من البلبلة، تعلن تل أبيب عن الزيارة، لا الخرطوم، فيتسبب ذلك في أزمةٍ بين رئيسي المجلس السيادي والحكومة الانتقالية. غير أن هذا الارتباك الذي وقع نتيجة تلك الزيارة فتح ملفاً يتصل بخيار تطبيع العلاقات مع الكيان الإسرائيلي، إذ نفت وزارة الخارجية أي علاقةٍ لها بذلك الملف. وقد كشف تضارب الصلاحيات بين

> أثقلت الوثيقة الدستورية كاهل حكومة الانتقال بملف غاية في التعقيد، إحلال السلام في ربوع البلاد

> كشف تضارب الصلاحيات بين المجلسين، السيادي والوزاري، بوضوح، هشاشة العلاقة بين المكوّنين، المدني والعسكري

المجلسين، السيادي والوزاري، بوضوح، هشاشة العلاقة بين المكوّنين، المدني والعسكري، وأن تلك الضبابية ستبقى لغماً دفيناً يمكن أن ينفجر في أي لحظة، خصوصا أن أطرافاً إسرائيلية لا تكفّ عن ترديد أن اتصالاتٍ تُجرى في السر بينهم والخرطوم، وذلك ممّا يحدث إرباكاً مضاعفاً في الساحة الداخلية في السودان.

(6)

من التحدّيات التي أحدثتْ بعضَ إرباك واضطراب في علاقة المكونين، العسكري والمدني، مُسألة حسّاسة تتصل بمحاكمة رموز نظام «الإنقاذ» المُباد، وفيهم من أعلنته المحكمة الجنائية الدولية مطلوباً، وأوّلهم عمر البشير نفسه. في الذكرى الأولى للحكومة الانتقالية، أثار رئيس الحكومة، حمدوك، مخاطبا الشعب السوداني، أن ملف إحالة سدنة ذلك النظام المطلوبين للمحكمة الدولية، وجلّهم عسكريون، لا يزال مفتوحاً. ومثل تلك التلميحات الصادرة من المكوّن المدني لن يبتلعها المكوّن العسكري بيسر. لقد سبق أنْ عبّر العسكريون أنّ ذلك الملف يتصل بالهيبة الوطنية للجيش السوداني، وأنّ مثول ضباط من ذلك الجيش أمام محكمة دولية خارج السودان قد لا يكون مقبولا بالمرّة.

(7)

أحدثت التحدّيات أعلاه التي تواجه الحكومة الانتقالية في السودان إنهاكاً غير متوقع، كما حمل إشارات إخفاق في جوانب هامة مَن أداء تلك الحكومة، صارت أوضح من شمس النهار. والملاحظ أنّ الفجوة القائمة بين المكوّنين، المدني والعسكري، آخذة في الاتساع، وأنها ستفضي إلى مواجهة محتومة بينهما. يتأخر تعيين وزراء جُدد، بما يؤكد أنّ التشاور حوله يتعثر. الاتفاقيات التي جرى التوقيع عليها، قبل أيام، بقصد إحلال السلام في ربوع البلاد، لم تفضِ إلى سلامٍ شامل، بل دفع نقصانه رئيس وزراء السودان إلى أن يهرع إلى إثيوبيا ليلتقي قائد حركة رئيسية مسلحة تعارض ذلك الاتفاق، بهدف رتق ما يمكن رتقه فيه، ليكون أكثر مصداقية وشمولا.

إزاء كلّ ذلك الاستعصاء والإرباك والإنهاك، لا يتفاءل كثيرون أن تشهد الساحة السودانية انفراجاً ذا بال، بل ثمّة من يخشى أن تنهار المعادلة التي صيغتْ لإدارة البلاد، فتنزلق إلى مصير مأساوي محفوفٍ بتزايد الصراعات وتفشي الاقتتال وينذر بالتشظّي، ما لم تجنح تلك الثورة إلى استعادة عنفوانها والحفاظ على موسم ربيعها الذي أذهل العالم.

(كاتب ودبلوماسي سوداني سابق)

الانتخابات الأميركية في حسابات السوريين

عمر كوش

تتابع أوساط سورية عديدة باهتمام كبير السباق الانتخابي الأميركي، الموصل في نهايته إلى كرسي الرئاسة في البيت الأبيض، إذ تدور نقاشات وسجالات بينها بشأن مواقف كل من المرشح الجمهوري، الرئيس الحالي دونالد ترامب، ومرشح الحزب الديمقراطي جوزيف (جو) بايدن، من القضية السورية، وأثر فوز أحدهما عليها، خصوصاً مع اقتراب موعد الانتخابات المزمع إجراؤها في الثالث من نوفمبر/ تشرين الثاني المقبل، إذ تكثر التكهنات بشأن الخطوات والمساعي التي يمكن أن يقدم عليها الرئيس المقبل حيال هذه القضية. غير أن لاهتمام سوريين بمواقف المرشحين، سواء أكان ترامب أم بايدن، مبرراته وحيثياته، بالنظر إلى تأثير دور الولايات المتحدة الأميركية ومواقفها، بوصفها القوة العظمى في العالم، على القضية السورية، لذلك تحظى برامج مرشحي الانتخابات الرئاسية الأميركية وتصريحاتهما بالمتابعة والتحليل، من جهة أن النظر في رؤية كل من ترامب وبايدن للقضية السورية يمكنه الإسهام في استشراف التغيرات والتحولات المحتملة في السياسة الأميركية تجاهها.

وتختلف مواقف السوريين وقواهم السياسية حيال كل من المرشحيْن، بل وتتناقض أحياناً، بالنظر إلى اختلاف مواقعهم ومواقفهم ووجهات نظرهم حيال الثورة السورية، ومدى رهانهم على وعود المرشحين وبرامجهما ورؤيتهما للقضية السورية. ويُبنى معظمها على مقارنة تفيد بأن المسؤولين الجمهوريين كانوا على الدوام أشدّ حزماً حيال نظام الأسد من نظرائهم الديمقراطيين، وبالتالي لا تخفي أوساط من المعارضة السورية انحيازها إلى سياسات الحزب الجمهوري بشكل عام، وإلى الرئيس ترامب بشكل خاص، على خلفية المقارنة بين تعامله مع النظام السوري وتعامل الرئيس السابق باراك أوباما معه، مذكّرة بما قام به ترامب حيال سورية، بدءاً من تشدّده حيال نظام الأسد، وقصفه مواقع للنظام، وصولاً إلى تطبيق قانون قيصر. وتقدر هذه الأوساط أنه في حال فوزه في دورة رئاسية ثانية، سيتخذ مواقف أكثر تشدّداً حيال النظام السوري وداعميه، وستمارس إدارته ضغوطاً أشدّ على النظام الإيراني، عبر زيادة العقوبات الصارمة عليه، ما يعني حرمانه من قدرته على دعم نظام الأسد. فيما تعتبر أن وصول بايدن إلى الرئاسة يعني العودة إلى سياسة أوباما التي كانت تميل إلى عدم الاكتراث بالوضع السوري واعتماد اللغة الدبلوماسية، وعدم معاقبة النظام على جرائمه، وتطبيع العلاقات مع إيران، بما فيها العودة إلى الاتفاق النووي معها، ورفع العقوبات عنها، الأمر الذي سيفضي إلى تقوية قدرتها على استخدام مواردها المالية والعسكرية دعماً لنظام الأسد.

مطالبة أوباما بالتحرك بعد مجزرة الغوطة، واشنطن 2013 (بل كلارك/Getty)

غير أن أوساطاً أخرى من المعارضة السورية تشكّك في جدوى سياسة الرئيس ترامب ونجاعتها حيال القضية السورية، وفي مدى استفادة السوريين منها، من منطلق أن كل ما قام به لا يختلف كثيراً عما قام به سلفه أوباما، إذ لم تسفر سياسته عن رضوخ النظام أو انصياعه للانخراط في الحل السياسي، ولا عن توقف داعميه له. أما العقوبات الأميركية فستبقى، لأنها تحظى بموافقة الحزبين، الجمهوري والديمقراطي، وكذلك قانون قيصر. وترى هذه الأوساط في المعارضة أن سياسة الرئيس ترامب حيال الملف السوري، بشكل عام، كانت تصبّ في مجال استثماره الشخصي، وخدمة طموحاته في الانتخابات المقبلة، وبُنيت على الاستعراض والتشاوف، بدءاً من الحرب على الإرهاب التي أعلن فيها النصر النهائي على تنظيم الدولة الإسلامية (داعش)، في حين أن خلايا هذا التنظيم الإرهابي ما تزال موجودة في البادية السورية، وصولاً إلى سعيه إلى إنهاء الوجود الإيراني في سورية الذي لم يؤت أكله.

وتظهر أوساط القوى والأحزاب الكردية في مناطق شمال شرقي سورية مواقف متباينة ومتناقضة أيضاً حيال كل من بايدن وترامب، إذ يُحمّل بعضها الأخير مسؤولية سيطرة تركيا والفصائل السورية الموالية لها على مناطق عفرين والدرباسية وتل أبيض وسواها من المناطق التي كانت تخضع لسيطرة مليشيات «وحدات حماية الشعب» الكردية، لذلك تتمنّى خسارته في الانتخابات المقبلة، معتبرة أن ترامب هو من أعطى الضوء الأخضر لتركيا لتسيطر على تلك المناطق، نظراً إلى العلاقة الشخصية الجيدة التي تربطه بالرئيس التركي رجب طيب أردوغان. ولا تخفي هذه الأوساط ترحيبها وتفضيلها وتمنياتها بفوز بايدن الذي أظهر في العلن موقفاً مناوئاً للرئيس التركي ومسانداً للقوى الكردية. في المقابل، تميل قوى وأحزاب كردية إلى ترامب، مراهنة على فوزه في الانتخابات، باعتباره سيمثل مواصلة واستمرار نهج الدعم العسكري والمادي لقوات سورية الديمقراطية (قسد)، وكذلك لمجلس سورية الديمقراطي (مسد)، والإبقاء على القوات الأميركية التي تسيطر على منابع النفط في الجزيرة السورية، وتأمين الدعم المالي لها، واستثنائها من عقوبات قانون قيصر، إضافة إلى إبرام اتفاقيات نفطية معها.

وهناك اعتقاد لدى سوريين كثر يفيد بأن اختلاف الإدارات في الولايات المتحدة الأميركية، ديمقراطية كانت أم جمهورية، لن يجلب الخير أو السلام إلى السوريين. ويسود هذا الاعتقاد لدى بعض القوى السياسية وقوى الأمر الواقع أيضاً، لكنها مع ذلك تراقب عن كثب ما ستؤول إليه نتائج الانتخابات الرئاسية المقبلة. أما مواقف النظام ومؤيديه، فتتمحور حول الاطمئنان إلى أن النظام باقٍ في السلطة، مهما اختلفت الإدارات الأميركية وتعاقبت، حسبما أثبتت التجربة، وهذا هو الأهم بالنسبة إليهم، لكنهم لا يخفون تفضيلهم فوز بايدن على ترامب في الانتخابات المقبلة، لأنه أقل تشدّداً حيال النظام الإيراني الداعم الأكبر لنظامهم.

ويخطئ كل من يراهن على نتائج الانتخابات الأميركية، لأن وصول رئيس أميركي جديد لن يفضي إلى أي تغيير جوهري في الموقف الأميركي في ما يخص القضية السورية، إذ يتمحور موقف إدارة ترامب، بشكل عام، على محاربة «داعش»، ومواجهة القوى المنافسة للولايات المتحدة على الأرض السورية، ما يعني السعي إلى إنهاء النفوذ الإيراني فيها بالتفاهم مع إسرائيل، ومحاولة إرغام نظام الأسد على تغيير سلوكه، إلى جانب دعم القوى الكردية المسيطرة على منطقة شرقي سورية، وبناء توافقات بين القوى الموجودة فيها.

في المقابل، لا تختلف مواقف بايدن كثيراً عن مواقف منافسه حيال القضية السورية، إذ ركّز في برنامجه على استعادة الانخراط دبلوماسياً في هذا الملف، وعلى دعم القوى الحليفة، والإبقاء على وجود القوات الأميركية في شمال شرقي سورية، بوصفه وسيلة ضغط على نظام الأسد. إضافة إلى أن إدارته ستمنع الدعم لإعادة إعمار سورية حتى يوافق النظام على وقف «الأعمال الوحشية» التي يرتكبها، مع إعلانها الالتزام بالوقوف مع المجتمع المدني والشركاء المؤيدين للديمقراطية على الأرض. وإذا كان مهماً لنا، نحن السوريين، معرفة مدى وكيفية تعامل المرشحين لانتخابات الرئاسة الأميركية المقبلة مع قضيتنا، إلا أن علينا الأخذ بالاعتبار أنها لا تمثل أولوية للسياسة الخارجية الأميركية بشكل عام، ولا يؤثر الموقف منها على نتائج الانتخابات، وأن من سيعتلي كرسي الرئاسة على أهميته لا يحدّد وحده المواقف والسياسات الخارجية، كونه يخضع لجملة من الاعتبارات والعوامل، وفي مقدمتها المصالح الأميركية والشركات الكبرى، ومجموعات الضغط واللوبيات المؤثرة عل صانع القرار.

> تخفي مواقف السوريين من الانتخابات الأميركية المقبلة كثيراً من الأماني، ومن انسداد الأفق السياسي

> من سيعتلي كرسي الرئاسة على أهميته لا يحدّد وحده المواقف والسياسات الخارجية، كونه يخضع لجملة اعتبارات

وتخفي مواقف السوريين من الانتخابات الأميركية المقبلة كثيراً من الأماني، ومن انسداد الأفق السياسي، إضافة إلى تبعات استمرار الوضع الكارثي وخيبة الأمل والإحساس بالعجز، والتعويل على الآخرين. لكن ذلك لن يؤثر في السياسة الخارجية الأميركية التي تُرسم وفقاً لحسابات أميركية قبل أي شيء.

(كاتب سوري في إسطنبول)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

نائب رئيس التحرير **حسام كنفاني** ■ مدير التحرير **ارنست خوري** ■ المدير الفني **إميل منعم** ■ سكرتير التحرير **حكيم عنكر** ■ السياسة **جمانة فرحات** ■ الاقتصاد **مصطفى عبد السلام** ■ الثقافة **نجوان درويش** ■ منوعات **ليال حداد** ■ الرأي **معن البياري** ■ المجتمع **يوسف حاج علي** ■ الرياضة **نبيل التليلي** ■ تحقيقات **محمد عزام** ■ مراسلون **نزار قنديل**

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، **لندن**
Unit5, Central Park, Central Way, London, NW 10 7FY
Tel: 00442071480366
■ مكتب **الدوحة**
الدوحة ـ الدفنة ـ برج الفردان ـ الطابق العاشر ـ
هاتف: 0097440190600

■ مكتب **بيروت**
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads